

ضرورة تجريم تشييد الأحياء الهامشية في المناطق الحضرية

The necessity to criminalize the construction of marginal cities in urban areas

أ. ريطاب عز الدين جامعة الإخوة منتوري (قسنطينة) - الجزائر

ملخص: تشكل البيوت القصديرية أو الأحياء الشعبية الفقيرة موضوعا شائكا لجميع دول العالم، وأصبح يطلق عليها علماء الجغرافيا الحضرية "الهامش أو الأحياء الهامشية"، بحيث تعتبر من أهم الصور النمطية حول استيلاء المواطنين لعقارات الدولة، في سبيل تشييد بيوت أو أكواخ لا ترقى للمستويات المتعارف عليها في البناء والتعمير، والتي تعد قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي لحظة، ولقد أضحت هذه البيوت مدرسة للإجرام بشتى أنواعه، تبتدأ ببسط نفوذ السكان على أراضي مملوكة للدولة أو الغير بالقوة، ويقومون بفرض منطقتهم في كافة الإقليم المحلي في صورة عصابات إجرامية منظمة، أو لمجرد تكوين جماعة من الأشرار يتاجرون في جميع الممنوعات، بما فيها العقارات المملوكة بطريقة غير شرعية، والتي تشكل بالأساس فسيفساء من السكن الفوضوي، يتعدى على القوة الجمالية للنسيج العمراني.

الكلمات المفتاحية: الهامش، الأحياء الهامشية، البيوت القصديرية، العشوائيات، المناطق الحضرية.

Abstract: The slums or public cities, which is one of the common difficult topic for any country, the urban geographers gave the description of "the margin or marginal cities". these types are the most appropriation of state real estate by citizens, is used to build houses or poor huts that didn't live up to construction and reconstruction norms, which is a ticking bomb may explode in any time.

The slums become a school of all kinds of criminality, starting with the influence of the population for real estate by force. These cities were controlled by organized criminal gangs and groups of bad people trading in various taboos, including the purchase of real estate, which is basically a mosaic of slums, goes beyond aesthetic power of urban architecture.

Keywords: The margin, marginal cities, slums, urban zones

مقدمة:

أضحت مواضيع الأحياء الهامشية أو البيوت القصديرية من الهواجس الشائكة، التي تسبب الصداق لمختلف حكومات العالم، إذ أضحت هذا الموضوع تعاني منه كبرى العواصم الصناعية، وله عواقب من مختلف الجهات لكن أهمها أنها منبع للإجرام بكافة أنواعه، تكلف السلطات أعباء مالية إضافية تكون في غنى عنها، والملاحظ أن زيادة أعداد هذه الأماكن ينجر عنه ضرر بشركات خطوط الهواتف والإنترنت، وتكثر فيه الأسواق الموازية بعيدا عن أعين مصالح التجارة والضرائب.

وتشكل الأحياء الهامشية نقطة سلبية في جمالية النسيج العمراني الذي يعكس تاريخ وثقافات الشعوب، وهي مستنقع لكافة أنواع الرذيلة وفساد الأخلاق، حتى وصفت في الكثير من الأحيان بـ "أراضي الفيروسات والميكروبات"، ولم يقتصر الأمر على هذا الحد بل أصبحت من المعائل الرئيسية لتغذية الفكر المتطرف والجماعات المسلحة، بغرض الانتقام من الحكومات، وبالرجوع إلى موضوع البحث نجد بأن هناك قصور من الباحثين لتحليل مثل هذه المواضيع، ومن ضمن الدراسات التي تناولت هذه النقاط، ما يلي:

الدراسة الميدانية للباحث: "مشنان فوزي" بعنوان: "الأحياء العشوائية واقعها وتأثيرها على النسيج العمراني" في 2015، والتي كان مجتمع الدراسة فيها محصور للجمع الحضري "أولاد ببنينة لولاية باتنة بالجزائر"، حيث استعرض الباحث بعض الأساليب الكامنة وراء نشوء الأحياء العشوائية، أنواعها، النتائج المترتبة عنها ومستقبلها في ولاية باتنة بالجزائر.

الدراسة الثانية عبارة عن مقال للباحثة "مريم يحيوي" بعنوان "هجر الأسر الريفية ونمو العشوائيات الحضرية في الجزائر في سنة 2013، والذي تناول موضوع شائك عن سبب انتشار الأحياء الهامشية كالقطريات في الجزائر، بسبب هجرة الأسر الريفية أو كما يطلق عليه النزوح الريفي، والتطور التاريخي لهذه الهجرة الداخلية من الاستقلال إلى السنوات القليلة الأخيرة، ومعرفة أسباب ارتفاعها من عدة جوانب.

الدراسة الثالثة التي أجراها الباحث "فؤاد غربالي" بمقال تحت عنوان "سياسيولوجيا المعاناة من خلال المعيش اليومي لشباب الأحياء الشعبية" صدر في سنة 2016، ويقع مجتمع الدراسة في أحياء مدينة صفاقس التونسية، من خلال دراسة ميدانية تناول فيه العمق السوداوي للشباب التونسي، الذي لا تختلف أوضاعه على غرار بقية فئات الشباب المغاربي بوصفه للحالات المأساوية التي يتخبط فيها الشباب، ومقاومته المستمرة للخروج من القوقعة واستمرارية مسار عيشه في تلك الأماكن المزرية.

مشكلة الدراسة:

تتمحور إشكالية دراستنا حول ما يلي:

كيف يؤثر بناء البيوت القصديرية على النسيج العمراني؟ وما هي الجدوى من تطبيق الميكانيزمات الردعية للقضاء على الظاهرة؟ وفيما تتمثل الانعكاسات المختلفة التي تترتب على تفاقم هذه الظاهرة؟

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في دراسة الأسباب المستحدثة لإنتشار الأحياء الهامشية، كالفيليات النباتية في العديد من المجتمعات العربية خاصة بدول شمال إفريقيا، وتشابه هذه العوامل بين هذه البلدان فيما بينها، وتفعيل الآليات التشريعية التي تشكل دعوة لسن نصوص قانونية تجرّم أفعال البيع، الشراء، السمسة وغيرها، التي تعتبر تجارة غير شرعية في سكنات فوضوية غير لائقة للعيش، ونقف من خلال هذه الدراسة على المخاطر المترتبة على ترك البيوت العشوائية في تنامي على الأمن الوطني، الصحة العمومية، النظام العام والآداب.

أهمية الدراسة:

تكمن القيمة الهامة لموضوع العشوائيات في الوطن العربي، في الانعكاسات المختلفة التي تترتب عن هذا الإشكال العويص الذي يواجه الحكومات، والذي دق ناقوس الخطر بالتأثير على التطور الحضري والعمراني للمدن، وباعتبار أنّ هذا الملف يشكل "قنبلة موقوتة" يمكن أن تنفجر في أية لحظة، بسبب موجة الاحتجاجات وأعمال التخريب والفوضى من قبل القاطنين فيها، التي تطالب بالحصول على ترحيلهم إلى سكنات لائقة، في ظل تهاون السلطات العمومية في معالجة هذا الملف العالق.

التعريفات الإجرائية:

الأحياء الهامشية: أطلق عليها لأول مرة الأحياء الفقيرة Slum في سنة 1812 من قبل الكاتب الإنجليزي "جيمس هاردي فو James Hanrdy Vaux" في كتابه "مفردات اللغة اللامعة vocabulary of the flach language"، والتي عرضها كمرادف للمتاجر غير الشرعية، وبعد ذلك اقترنت هذه الكلمة بالسكان البؤساء، والمجرمين، أما في اللغة الفرنسية استخدم مصطلح bidonville في سنة 1953، على الأحياء المغربية أثناء الاستعمار الفرنسي (Encyclopédie Larousse en ligne, Bidonville)، للدلالة على المنازل على شكل علب maison en bidons، والتي تعني مجموع السكنات المبنية بمواد معاد تدويرها (Le-Cartographe, en ligne).

ويعرّفها المعجم الفرنسي لاروس Larousse بأنها "ثكنات التكتل أين تتراكم نسبة السكان الفقيرة من مدينة كبيرة" (Larousse en ligne, Bidonville)، انتشرت تسمية هذه الأحياء وبحسب ظهورها بحيث سميت بالهند Sluar من قبل الدول المستعمرات الشعبية الانجلو سكسونية، Favelas بالبرازيل، La colonis populares بالمكسيك، والمدن البائسة Villas miserias بالأرجنتين وغيرها، كما اعتبرها الإنجليز في سنوات 1850م بالأماكن المعتادة ارتيادها لممارسة الدعارة، وتحولت مع مرور الوقت، لتظهر عبارة go to (sluming)، والتي تعني ممارسة نشاط خيري أو رحيم (Encyclopédie Larousse en ligne, Bidonville).

وعرّفت كذلك بأنها خليط من البيوت المؤقتة مبنية على مشارف المدن الكبرى، على طول المناطق التي تعد غير صالحة للتحضر، حيث يعيش سكانها بدون موارد ومن الصعب عليهم الاندماج في نمط الحياة الاجتماعية العادية. (CNTRL, 2012).

الحق في المدينة: عرّفت المادة 01 فقرة 02 من الميثاق العالمي الحق في المدينة بقولها: "ويعرف الحق في المدينة باعتباره حق انتفاع عادل من المدن في إطار مبادئ الاستدامة والديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية، فهو حق اجتماعي لسكان المدن، خاصة الفئات المستضعفة والمهمشة، حيث يضمن عليهم الشرعية على العمل والتنظيم بناء على عاداتهم وتقاليدهم، وبهدف تحقيق الممارسة الكاملة في حرية تقرير المصير وبناء مستوى معيشي لائق(الميثاق العالمي للحق في المدينة، 2005).

العدالة المكانية: هو مصطلح يجمع بين الاهتمام بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث العدالة المكانية تربط بين العدالة الاجتماعية والحيز المكاني في المجتمعات البشرية كعنصر جوهري لفهم الظلم الاجتماعي وعلاقاته بالسياسيات التخطيطية، ويهدف تطبيق ذلك المفهوم إلى الحد من ذلك الظلم(أحوال الأرض، 2016).

مجتمع الدراسة:

ينحصر الإطار المكاني لمجتمع الدراسة في الجزائر بالدرجة الأولى، من خلال دراسة الأسباب والخلفيات وراء انتشار العشوائيات في المجتمع الجزائري، لكن يمكن أن ينصب كذلك على العديد من دول شمال إفريقيا، التي تحمل نفس القضية بسيناريوهات مشابهة لبعضها البعض حول الهامش.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج "الوصفي التحليلي"، من خلال وصف ظاهرة البيوت العشوائية التي تشكل مظهورا للهيمنة الحضرية، من خلال تحليل النتائج المتوصل إليها من التقارير الرسمية، الأطروحات والرسائل الجامعية ومن المقالات العلمية، للوقوف على الإشكالات التي ما زالت بحاجة إلى مزيد من البحث، خاصة فيما يخص تجريم موضوع البيوت الهامشية.

المحور الأول: عوامل انتشار الأحياء الهامشية.

اختلفت الأسباب التي أدت إلى خلق الأحياء الشعبية غير المنظمة أو غير المهيكلة، والتي تختلف عواملها من بلد لآخر لكن كأصل عام تتشابه فيما بينها من حيث أزمة السكن، وارتفاع عدد اللاجئين وموجة الهجرة غير الشرعية وغيرها.

تمثل الأحياء العشوائية أسلوب حياة عبارة عن امتداد لثقافة فرعية كما وصفها "كلينار مارشال Marchel Clinard"، تتكوّن من خلالها مجموعة من القيم التي تلبث مع مرور الوقت، تتعلق بضعف المستوى الصحي، الممارسات المنحرفة، الانعزال الاجتماعي واللامبالاة(يحياوي مريم، 2013، ص303).

أولا: العوامل الوطنية.

تتعدد الأسباب المحلية التي يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع بناء الأحياء الشعبية الفقيرة، وهي تتشابه في جميع دول العالم تقريبا، وسوف نتعرف على العوامل التي تشهدنا الجزائر فيما يخص البيوت العشوائية.

أزمة السكن: تمثل أزمة السكن مشكلة تترك السلطات بسبب الطفرة الديمغرافية المتنامية، خاصة في دول العالم الثالث بحيث يعيش عدد كبير من فئات المجتمع تحت خط الفقر، وينجر عن ذلك ارتفاع عدد السكان مقابل انعدام الأوعية العقارية، في ظل اغفال السلطات لمظاهر الاستيلاء على المساحات التي تعود ملكيتها للدولة بدون حسيب أو رقيب، وفرض الشعب لمنطقه فيما يخص رسمه لظاهرة النمو الإسكاني الحر دون مراعاة للوائح والأنظمة المعمول بها لتنظيم العمران (بوزيان راضية، ص05).

وأمام هذا الانفجار السكاني الكبير لا يجد المواطنين من مأوى للعيش، إلا سوى الأماكن الهامشية المترامية على أطراف المناطق الحضرية، وتتوفر الجزائر مثلا على حظيرة سكنية تفوق 06 ملايين وحدة سكنية بحسب أرقام 2017، لكنها لا تلخص الواقع المعاش الذي يتخبط في أزمة حقيقة ناجمة عن فشل السياسة العامة حول الإسكان، وانتشار ثلوث: الفساد المضاربة، ضعف المراقبة، لتسيير ملف السكن نجم عنه بيوت قديمة آيلة للسقوط منذ زمن الاستعمار الفرنسي انتشار البيوت التصديرية (أحوال الأرض، 2017)، كما فشلت كذلك سياسة البناء الذاتي Auto-construction التي تمثلت في توزيع أراضي الدولة بغرض بنائها، لكن سرعان ما باع الملاك هذه العقارات لأنها بعيدة عن المدينة (دليلة زرقة، 2016، ص137)، وعلى الرغم من بناء الدولة لعدد كبير من الوحدات السكنية في العقد الأخير إلا أنّ الجزائر ما زالت تعيش "أزمة" في هذا الملف بحسب تقرير أممي، بسبب البيروقراطية والفساد الذي يحيط بقطاع السكن (مجلس حقوق الإنسان، ص09).

تقتين الدولة للدواوير السكنية: رضخت بعض الحكومات مثل الجزائر لسيطرة مافيا العقار العشوائي أو سمسرة السكنات الهشة، الذين يستهدفون ذوي الدخل المحدود أو المتوسط بتوفير سكن أو علبه قصديرية جاهزة للسكن، لا ترقى لمتطلبات العيش الكريم بالرغم من موقعها الحضري لكن دون توفير التهيئة العمرانية، فالمصيبة التي ارتكبتها المكلفين بقطاع السكن تتمثل في اخراج سكان التجمعات السكنية الهشة، نحو شقق جاهزة، أو إعادة هيكلتها، أو تعويض ملاك هذه البيوت أو نقلهم نحو مناطق سكنية حضرية، وهو الأمر الذي شجع المواطنين على دخول مغامرة العيش في هذه الأماكن الهامشية، على أمل الحصول على سكن لائق (ر.إ. 2016)، لكن هذه الحلول الترقيعية لم تأت أبدا بالنتائج المتوخاة منها، بل على العكس زادت من وتيرة الاستيلاء على أملاك الدولة من الأراضي، مما اضطر السلطات المحلية في العديد من المناطق إلى ربط خطوط الكهرباء، لهذه التجمعات لامتناس غضب السكان أو حتى منح عقود الملكية لبعض السكنات الهامشية بصفة قانونية، بالموازاة مع ذلك لم تقم السلطات باسترجاع الأوعية العقارية المنهوبة، مما غدى عودة السمسرة إلى تقديم العروض الترويجية للاستفادة من هذه السكنات، التي لم تسترجعها السلطات من أجل إسكان عائلات جديدة على أمل حصولها على إعانات من الدولة .

المأساة الوطنية والنزوح الريفي: عاشت الجزائر مرحلة أمنية حساسة منذ سنوات 1988م إلى غاية 2004م، على وقع المجازر والتقتيل من قبل التنظيمات الارهابية في حق الأبرياء، سميت رسميا بالمأساة الوطنية، وهو ما أظهر موجة غير مسبوقه من ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن الحضرية، التي لم تستطع استيعاب تلك الموجات التي استقر بها المطاف في

الضواحي، وكانت هذه الشريحة السبابة في انشاء بيوت الصفيح في الجزائر خلال حقبة التدهور الوضع الأمني.

كان أول تمييز رسمي للتمييز بين الحضر والريف بالجزائر، قامت به السياسة الاستعمارية الفرنسية في سنة 1926م، وكان بهدف تحديد المقياس الإداري العددي، للفرقة بين سكان الريفين ونظرائهم قاطني الحضري (بوقصاص عبد الحميد، 2007، ص298)، ويعرّف النزوح الريفي بأنه "هجر سكان من الريف نحو المدن، أي أنه هجرة داخلية لا تتخطى الحدود السياسية للدولة تحت تأثير عدة عوامل (الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، الجزائر)، وظهر مصطلح "ترييف المدينة Ruralisation de la ville"، والتي تعني "انتقال الظواهر والسلوكات السائدة في الأرياف والقرى نحو المدن وانتشارها في الوسط الحضري" (عزوز محمد، 2006، ص116).

وقد اعتاد السكان النازحين على نمط عيش المدينة، فعند رجوع الاستقرار وتهدئة الأوضاع، رفض هؤلاء العودة إلى المناطق الريفية، فكانت البناءات العشوائية هي الملاذ الوحيد للبقاء بالقرب من المدينة، مخلفين ورائهم ممتلكاتهم، وعانت الفلاحة في ذلك الوقت بسبب التذبذب في الانتاج الوطني من خلال ترك الفلاحين خدمة الارض، وارتقت نسبة النزوح الريفي لتصل الى 60 بالمائة مقارنة بالسنوات الماضية.

ثانيا: العوامل الإقليمية.

ربما يشك الكثيرون بأن هناك عوامل دولية أو إقليمية، تساهم في انتشار بناء بيوت الصفيح إثر متغيرات خارجية، عادة ما تكون مفاجئة، وهي تنحصر بالأساس في الهجرة غير الشرعية، وأزمات الجوع لدعاوي إنسانية.

الهجرة غير الشرعية أو القسرية: يقصد بالهجرة القسرية Forced Migration انتقال الفرد من موطنه الأصلي إلى مكان آخر بسبب ظروف هستيرية وقاهرة، مثل الحروب، وتنامت موجات المهاجرين غير الشرعيين من جميع الأصناف منذ اندلاع أزمات الحراك الشعبي العربي (ثورات الربيع العربي)، أين أصبحت تشكل تحديات للعديد من الدول، فأصبح عدد كبير من هؤلاء مهجرين من أوطانهم بسبب تردي الظروف الأمنية أو المعيشية، يلتحقون بقوارب الموت للوصول لضاف دول الاتحاد الأوروبي بالأساس أو الدخول إلى بلدان أخرى شقيقة، ويجدون مبتغاهم في الاستيلاء أو كراء أحد البيوت الهشة من أجل العيش فيها.

وتعاني دول الاتحاد الأوربي من استقبال عدد كبير للمهاجرين غير الشرعيين من دول شمال إفريقيا على متن قوارب، ومن دول الشرق الأوسط عبر تركيا واليونان، فلا يجد هؤلاء المهاجرين سوى الأحياء الشعبية الفقيرة، أو البيوت القصديرية للاحتماء فيها إلى حين تحسين أوضاعهم المعيشية.

موجات الجوع الإنساني: شهد العقد الأخير من الزمن احتدام التوتر في العديد من المناطق، التي ضربت بسبب التنظيم الإرهابي "داعش" أو بسبب الحروب الأهلية الداخلية في كل من ليبيا، سوريا، اليمن والعراق، مما أدى للسكان من النزوح من بلدانهم بحثا عن الاستقرار في الدول الأخرى الأكثر أمانا، إذ بلغت أرقام اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية

السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حتى شهر فبراير 2016 أكثر من 4,8 مليون لاجئ سوري (جامعة الدول العربية، 2016، ص 05).

ولم تستطع الكثير من الدول استقبال الكم الهائل من اللاجئين، وأنشأت إثر ذلك مخيمات والبعض منها مراكز خاصة، لكن فضل عدد منهم، اللجوء إلى البيوت القصدية لتوفير مبالغ مالية، بالنسبة للأفراد الذين رفضت طلبات اللجوء من قبل الحكومات المضيفة، وانشأوا تجمعات سكنية غير شرعية داخل المدن الحضرية أو في الأحياء الشعبية الفقيرة أو على أطراف النسيج الحضري.

المحور الثاني: الآثار المترتبة على الأحياء الهامشية.

تختلف العديد من الآثار جراء انتشار بيوت الصفيح في شتى المناطق، بحيث أنها تشكل في حد ذاتها دويلات صغيرة، ترفض فيها المافيا ومختلف أشكال العصابات الإجرامية منطقتها، تكون لها تبعات على العديد من الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية.

الآثار الاجتماعية: تعد الأحياء الفوضوية الصورة القاتمة التي ترسم على محيا كل منطقة حضرية، إذ تعد مستنقع للإجرام بمختلف أصنافه، خاصة ذاك المنظم منه، نتيجة لغياب أعين الأجهزة الأمنية لولوج لهذه الأماكن، التي تنتشط فيه عصابات ترويج المخدرات، المؤثرات العقلية والمشروبات الكحولية، إذ تسجل المناطق الهامشية معدلات كبيرة من البطالة، تحول الشباب فيها إلى الانغماس في الأوقات الاجتماعية، من أجل كسب مداخيل مالية، ولا يخفى للجميع أن مثل هذه الأحياء تعتبر المكان المفضل للمحرفين لإمتهان الدعارة والفجور، بحيث يمكن كراء "كوخ" أو "بيت" لممارسة الجنس بأريحية تامة، في حين توفر خدمات عديدة لتحويل المساكن الفوضوية إلى أوكار لممارسة الرذيلة مقابل أجر، وهناك أحياء بأكملها معروف عنها "توفير الفتيات أو الغلمان" من أجل المتعة الجنسية للزبان، وتتحول بذلك قبلة للمحرفين والشواذ جنسيا، ولا شك أن قيمة الإنسان واحترامه لذاته تتدهور حين الإقدام المستمر على تعلم الطرق الاحتمالية(مهني كامل؛ حجازي مصطفى، ص 29).

ولا يمكن إخفاء الحقيقة بأن بيوت الصفيح مأوى لشتى أنواع المجرمين، وتعد مدارس تعلم فيها فنون الجنوح والاعتداء على الأشخاص والأموال، وهي السوق السوداء للإتجار غير المشروع في الأسلحة النارية، البيضاء ومختلف الممنوعات، وهي الشرارة التي تنطلق منها موجة الاحتجاجات وخير مثال: ثورة الياسمين بتونس التي أشعل فتيلها سكان الهامش أو اللا شكلي، ممن يعيشون فجوة تتركز على صعوبة ظروفهم المعيشية وما يطمحون فيه مستقبلا (غربالي فواد، 2016، ص 82)، وأشارت بعض الدراسات أن العنف المدرسي يكثر في الأحياء الهامشية عن غيره من الأماكن (القرالة علي عبد القادر، 2011، ص 20)، كما أنهم يعانون من اضطرابات سلوكية، نفسية واجتماعية تؤثر على شخصيتهم (الطراونة عبد الله، 2009، ص 162).

الآثار الاقتصادية:

تخلف البناءات العشوائية جملة من الآثار التي تنعكس بالضرورة على الاقتصاد الوطني، بل تشكل عبئ إضافي على الخزينة العمومية، وجنة ضريبة للعديد من الأشخاص، إذ تقوم بـ:

اختلاس الكهرباء: يقوم سكان هذه المناطق بربط بيوتهم بالكهرباء بطريقة غير قانونية، إذ يقومون بسرقة هذه المادة دون الحصول على إذن السلطات المعنية، ولا يدفعون إثر ذلك الفواتير، وغالبا ما تكون مستويات الاستهلاك لديهم كبيرة، إذ لا يمتلكون عدادات لكشف الحساب، وهو ما يكبد الشركات خسائر فادحة وعجز بسبب التسرب.

سرقة خيوط الهاتف: هناك العديد من الدول التي لا تزال تعتمد على الكوابل النحاسية لربط خدمات الهاتف، عوض تقنيات الألياف البصرية، ولأن الخيوط الهاتفية القديمة تعتمد على النحاس في صناعتها، تعتمد شبكات نهب الكوابل على استخراجها من الأرض، مما يتسبب في قطع خدمات الهاتف والأنترنيت على حد سواء على المشتركين، ويترتب عليها خسائر مالية جراء الانقطاعات وبالمقابل يتحصل للصوص على مبالغ مالية معتبرة جراء بيع هذه الكوابل، دون الاكتراث بإفلاس الشركات أو خسارتها.

وفي بعض الحالات يمكن ربط المنزل بخطوط الهاتف من المولدات المركزية بالقرب من هذه البيوت القصدية، دون دفع أقساط الاشتراك، ويدفع ثمن ذلك المشترك الرسمي بأرقام فلكية، وإلا عرّضه ذلك إلى المتابعة القضائية، إلى حين كشف تلك الثغرات التقنية من قبل المصالح الفنية المختصة.

جنات ضريبية: نوكد بأن الأحياء الهامشية هي جنات التهرب الضريبي، إذ يمارس أشباه التجار مهنتهم بدون توفر أي شخصية قانونية، يمكن أن تمثلهم إذ لا يملكون سجلات تجارية، ولا تصريح بالمداخيل لدى مصالح الضرائب، ولا يتعرضون للمراقبة الدورية لأعوان مصالح التجارة، وكل ذلك يفوت على الخزينة العمومية هذه التحصيلات المالية. في حين نجد أنّ بعض المستوردين والمستثمرين يتوفرون على مخازن لسلع، أو محلات لبيع الجملة بعيدة عن أعين السلطات، والتي تدخل في التهريب بدرجة كبيرة، وهو ما يكبد الدولة نزيف مالي كبير جراء لجوء التجار والمتعاملين الاقتصاديين إلى البيئات الهشة لغسيل الأموال أو التهريب الضريبي، وبشكل الانتهازيون الدائمون نسبة معتبرة من سكان الهامش والتي تتألف من الهاربين من العدالة، المتشردين والباعة المتجولون الخارجين عن القانون (جميلة العلوي، 2007، ص53).

الآثار البيئية:

البيوت القصدية هي العدو للودود للتنمية المستدامة، بحيث أنها تقضي على التوازن الإيكولوجي من خلال الاعتداء على الغطاء النباتي، والاستيلاء على الأراضي المخصصة للزراعة والبناء، وكذلك رمي القانورات والأوساخ في كل مكان، كما أنّ هذه البيوت غير مدرجة في المخططات البلدية حول نظافة المحيط، لذلك تكون موطن للعديد من الأمراض خاصة: الربو، الحساسية، الأمراض التنفسية، الجلدية.

وتكون حماية البيئة آخر اهتمامات سكان بيوت الصفيح، بل لا تدخل في مفكرتهم بتاتا، بسبب المكان غير الملائم الذي تمّ اتخاذه للعيش، وللحالة المزرية التي تميز هذه الأحياء، التي ترفع فيها الجرائم البيئية إلى مستوى تنعدم فيه الطبيعة وتنمو بالمقابل فيه النفايات خاصة الصحية، وتشير في هذا الإطار الإحصاءات إلى أنّ أكثر من 70% من الأحياء

الشعبية لا تتوفر على شبكات للصرف الصحي، وتشهد تراكم النفايات مما ينعكس على تلوث البيئة وصحة الأفراد (الريداوي قاسم، 2012، ص 467).

الآثار العمرانية:

إن تحدثنا عن البيوت القصدية التي تضمحل فيها تهيئة الإقليم وتخطيط العمران من الأساس، فهي تمثل مظهر رئيسي للهيمنة الحضرية غير الشرعية على النسيج العمراني، بل هي تعدي على "العدالة المكانية" التي أصبحت تعاني من الوضع المأسوي لتكاثر البناءات الفوضوية، بل ولت حمل صورة مشوهة للمظهر الحضري، وهي الحلقة الأضعف على جميع المستويات.

ولا يخفى بأن هذه الأحياء عادة ما تكون مجاورة لقنوات الصرف الصحي ولحظائر ردم النفايات، إذ لا يتصور قربها من الأماكن الراقية أو قد تكون من القرب من بعض المصانع والمعامل، التي تجعل من السكان عمال لديها، مع أن الزائر لهذه المناطق يلاحظ غياب المرافق العمومية الضرورية، بل يجعل هذه المدينة الكبيرة تعاني في صمت جراء تدهور المقومات الحضرية في الضواحي، وفي بعض الأحيان تبنى بنايات فوضوية عن طريق الإسمنت المسلح، لكنها لا تترقي لمعايير السكن اللائق، إذ تمثل تحدي للهندسة المعمارية من حيث الشكل، التصميم والبناء، وتدعى هذه المكعبات الاسمنتية المتطاولة في السماء جوازا بالفيلات Villas، لكن هندستها لا ترقى لأية مستوى عمراني (غريبة ج، 2015، ص 32).

الآثار الصحية:

كانت بيوت الصفيح دائما موطنا لتفشي الأمراض النفسية، الجلدية والأوبئة، بسبب تكاثر الحشرات، الحيوانات الضالة، الأوساخ والقاذورات المنتشرة في كل ركن، إذ لا تطبق فيها أدنى معايير السلامة الصحية لحماية الصحة العمومية من العلل، بحيث تنشط فيها الميكروبات، الجراثيم والفيروسات في الأماكن العفنة التي تجد من حالة من الفوضى منبعثا لها للتكاثر، وتهدد سلامة الأفراد هناك، فمن المعلوم أن الأمراض تكثر في هذه الأماكن المأهولة دون باقي التجمعات السكنية الأخرى، وقد كشفت بعض الدراسات أن بعض الأمراض الاجتماعية، بالإضافة إلى الخمول، الإدمان والمزاجية تنشأ من العيش في السكنات الرديئة (سلام عبد الرزاق؛ بوسهوه نذير، 2012، ص 05).

ويتواجد عدد كبير من الأحياء الهامشية في أماكن خطيرة للبناء، تقع على ضفاف الأودية، المنحدرات، الأنهار أو في مناطق ذات انزلاقات (مشنان فوزي، 2015، ص 36)، وهو ما من شأنه تهديد حياة الأفراد بالموت في أية لحظة.

المحور الثالث: الآليات القانونية للقضاء على الأحياء الهامشية.

وجب توفر ترسانة قانونية فعلية لكل الدول التي تعاني من أزمة الأحياء الهامشية، وذلك بمحاربة الظاهرة لحظة ولادتها لتفادي تكاثرها وانتشارها، ليمثل ذلك أحد أهم مظاهر التعدي والاستيلاء على الأملاك الوطنية، وهو ما يستوجب ما يلي:

سن نصوص قانونية حول البيوت القصدية: أول خطوة تبادرها الحكومات هي إجراء تعديلات على قوانين العقوبات والقوانين الخاصة المكتملة له، بسن مواد قانونية صريحة تدل على تجريم الشروع ومحاولة بناء العشوائيات، البيوت الهامشية، بيوت الصفيح أو مختلف

مسمياتها، بتشديد العقاب على السماسرة والمضاربين، الوسطاء والوكلاء ومموني الخدمات والسلع، وكذا اعتبار ممارسة التجارة بهذه الأماكن غير قانونية، وتعرض صاحبها إلى المتابعات القضائية بتهمة الممارسة غير الشرعية للتجارة مع مصادرة البضائع والسلع. ولقطع الطريق أمام الجميع فإنه يعاقب كذلك، العمال والبنائين الذين يعهد إليهم تشييد هذا النوع الفوضوي من السكنات، لتحقيق الردع العام بتحذير اليد العاملة المؤهلة من الانخراط في هذا النوع من الأعمال، وتجريم كافة عمليات بيع وشراء السكنات الهامشية على جميع الأفراد، وتعريض البائعين إلى عقوبات سالبة للحرية مع الحكم بالغرامات المالية، أما الضحية فلا يحق لها التعويض، ويجوز مسائلتها جزائياً كذلك بالحكم عليها بالحبس أو الغرامة عند الاقتضاء، وتضاعف العقوبات في حالة العود خاصة بالنسبة للمضاربين والسماسرة.

يستدعي هذا النوع من الجرائم سن العقوبات التكميلية على المخالفين، تتعلق أساساً بمصادرة وسائل ارتكاب الجريمة، المنع من الإقامة، وهو ما يمثل حق الدولة في العقاب من جهة، وفي فرض سياسة الردع العام لكل من تسول له نفسه العبث بعقارات الدولة وبأموال الأفراد من جهة أخرى.

التدخل السريع والفوري لحظة البناء تعهد إلى شرطة العمران الحفاظ على الرونق الجمالي للمدن، وملاحقة المجرمين أينما حلوا لتقديمهم إلى العدالة، ويجب على هذا الأساس تكثيف دورياتها بالمعائنات اليومية في المناطق الحضرية، لتسجيل التجاوزات في حق المخالفين والانتقال الفوري إلى أماكن الصفيح بمجرد ورود بلاغات من قبل المواطنين، الأمر الذي يحتم تفعيل أرقام خضراء مجانية على مدار الأسبوع و24/24 ساعة لوقف الأشغال قبل مباشرتها.

يجب ألا يتوقف الأمر على المدن الحضرية فقط، فحتى المناطق شبه الحضرية والأرياف تعاني من ظاهرة البناءات الفوضوية، فالأحرى إرسال أعوان متخصصين في العمران ضمن فرق الضبطية القضائية خارج النسيج الحضري، إذ هناك مقولة مشهورة بأن "المدن تزداد جمالاً... الأرياف تزداد فقراً".

وتكون العلة بالانتقال الفوري لمكان التشييد باعتباره مسرح جريمة فعلي، تسري عليه إجراءات التلبس بالجريمة قانوناً، لاقتياد المشتبه فيهم إلى النيابة العامة (الادعاء العام) من أجل الشروع في إجراءات محاكمتهم في أقرب الأجل، إذ يمثل ذلك القضاء على الظاهرة من منبتها دون حدوث أضرار جانبية على العقار والبيئة.

منح سكان البيوت القصديرية سكنات لائقة: يعتمد أمر ترحيل سكان الصفيح بناء على القدرات الاقتصادية لكل دولة، لكن هو أمر محتم على الدول التي تعاني من الظاهرة، بتخصيص ميزانيات لتحقيق حلم السكن اللائق لمواطنيها، وتتوفر كل دولة على نظام معين للإسكان، لكن لعل الأفضل يتعلق بتأجير الشقق بدل تملكها للأفراد من منح فرصة السكن للجميع، وإقرار مبادئ الشفافية والمساواة للقضاء على ظاهرة الفساد التي تنخر مشاريع الإسكان، إذ يجب كذلك إنشاء بنك معلومات مركزي يتضمن جميع المعطيات المتعلقة بالمستفيدين، لمنعهم من التقدم مستقبلاً بغرض الحصول على أية اعانات من الدولة، وللحد

من أفعال النصب والاحتيال التي يرتكبها السماسرة بغرض الحصول على سكنات من قبل المستفيدين عن طريق التدليس.

كما تنشأ مكاتب مخصصة لدفع الأقساط الشهرية السداسية أو السنوية، بناء على عقود رسمية لحماية أطراف العقد، تدفع كذلك أعباء تأمين على السكن وكذلك مصاريف الخدمات (الكهرباء، الغاز، الماء والهاتف)، وتسترجع بذلك العديد من المصالح الحكومية مبالغ مالية إضافية.

لقد رسمت العديد من الدول سياسات للإسكان، تعتمد على تقديم السكنات بأسعار رمزية عن طريق عقود الملكية الخاصة، لكن فشلت في نهاية المطاف في القضاء على أزمة السكن، بل أصبحت تتفاقم يوماً بعد يوماً.

هدم البيوت القصدية وإخلاء المكان: يتعين على السلطات تسجيل أصحاب البيوت القصدية، حين اتخاذ إجراءات استفادتهم من بيوت لائقة وفق التدابير التي تحدثنا فيها سابقاً، إذ يجب على السلطات المحلية أن تقوم بهدم أماكن الصفيح، عند ترحيل السكان المستفيدين من برامج السكن التي توفرها الحكومات لهذه الفئة، وينبغي الاستفادة من التجارب السابقة حول إخلاء تلك الأماكن، واسترجاع ملكيتها للدولة بصفتها أموال عامة لا يجوز التنازل عنها، ويجب تسيجيبها لحمايتها من العبث.

وترجع للسلطات المحلية السلطة التقديرية في التصرف في هذه العقارات المختصة، في تحويلها إلى أراضي فلاحية أو انجاز مشاريع تنموية عليها، أو تركها أرض بور، كما يجب الابتعاد عن الحلول الفاشلة في محاولة تهديم بيوت الصفيح عند غياب قاطنيها، والتي تزيد من موجة الاستنكار وتأجيج الأوضاع (طويل فتيحة، 2011، ص573).

خاتمة:

إن العشوائيات هي من بين النكسات التي تواجه العديد من الحكومات في كل مرة، في ظل أزمة السكن التي حولت توفيره بمثابة الحلم للملايين من المواطنين في الكثير البلدان العربية، ورغم ذلك هناك جهود حثيثة من القائمين على ملفات السكن والعمران على طي صفحة البيوت القصدية، التي كانت ولا تزال تشكل هاجساً مقيتاً للمواطنين، وبالنظر إلى التبعات السلبية التي تحيط بنشأتها من كل صوب وحذب، وهو ما من شأنه المساس بالعدالة المكانية للفرد.

وقد أصبحت البيوت القصدية مصدر دخل كبير للسماسرة المضاربين، المحتالين والنصابين، لإيهام الضحايا على تمكينهم من الحصول على السكنات بمجرد تسجيلهم من قبل المصالح المحلية المعنية بملفات السكن، أو حين انتحالهم صفات مسؤولين في الدولة، بإمكانهم توفير السكن اللائق لهذه الفئات الهشة.

ومن خلال الدراسة التحليلية التي قمنا بها، توصلنا إلى عدة نتائج أبرزها:

- معاناة العديد من الدول العربية من بيوت الصفيح، التي تحولت من تجمعات سكنية فوضوية إلى منابع للإجرام والانحراف، والأدهى من ذلك أصبحت معاقل لتجنيد وتصدير الشباب في صفوف الجماعات المسلحة، بسبب تلفت السلطات المحلية عن الاهتمام بهم

ومعاناتهم مع البطالة، الفقر وتدهور المستوى المعيشي، كما تتغذى هذه الأماكن بكافة الآفات الاجتماعية وتصديرها نحو المناطق الحضرية الأخرى.

- البيوت القصديرية الملاذ الأمن لجميع الامراض المعدية، التنفسية والأوبئة، بحيث تعاني هذه الأماكن بانتشار كثيف للفيروسات، الجراثيم والمكروبات، وهي بذلك تشكل تهديد كبير للصحة العمومية، بحيث تحولت هذه الأحياء الهامشية مصدر لفيروس نقص المناعة المكتسبة (الايدز)، بسبب احتوائها على أوكار لممارسة الدعارة والمثلية الجنسية، وقبلة للشعوذة والعرافة وحتى إجهاض الحوامل.

- تشويه المظهر العمراني الحضري بحيث تنعكس البيوت القصديرية، على المقومات السياحية والأخص السياحة المستدامة، كما تؤثر على جمالية الهندسة المعمارية التي بنيت عليها المدينة، خاصة التنسيق العمراني الموحد الذي يميز تلك المنطقة عن غيرها، وتسقط إثر ذلك الجهود الحثيثة التي تبذلها السلطات المحلية في الحفاظ على الطبيعة ونظافة المحيط، وعلى التوازن الايكولوجي للمنطقة فهي جريمة في حق البيئة.

- تشكل البيوت القصديرية سما قاتلا يفتك بالتنمية المستدامة، فهي بذلك تعمل على إزالة الأوعية العقارية الموجهة للمشاريع التنموية، والقضاء على الأراضي الفلاحية التي تشكل مصدر دخل مهم للدولة، فمن جهة تشكل عبء ثقيل على السلطات ومن جهة أخرى تعد جنة للتهرب الضريبي لرؤوس الأموال، التجارة غير الشرعية، غسيل الأموال وحتى تمويل ودعم الإرهاب، وكلها من السلبيات التي تؤدي الى نزيف الأموال العامة، وصولا إلى تهريب العملة الصعبة مخالفة للتشريع المعمول به في الصرف.

- تعد الجزائر العاصمة الإفريقية والعربية الأولى التي نجحت في رفع التحدي، على ملفات البيوت القصديرية بانتقال 450 ألف عائلة من هذا المستنقع واسكانها في بيوت لائقة، تتوفر على جميع المرافق الضرورية بحسب الأرقام المقدمة من وزير السكن والعمران والمدينة الجزائري، في الندوة الأمامية للإسكان في كيو تو بالأكوادور بتاريخ 17-10-2016 (وزارة السكن والعمران والمدينة، 2016)، بالرغم من أن تلك الأرقام مازالت بعيدة عن المأمول في ظل العجز الدائم في ملف السكن، بسبب الانفجار الديمغرافي الكبير الذي لم ترافقه آليات فعلية لتجنب الأزمة، واقتصر الأمر على حلول استعجالية بصورة آنية ترقيعية في تشييد السكنات دون رؤية استشرافية.

وكان لزاما علينا أن نقوم بتوضيح هذه النتائج بالتحليل، كل واحدة على حدى، كالتالي:

النتيجة الأولى: الأحياء غير الشرعية هي المنبع الأساسي لمختلف أشكال أصناف الإجرام، بسبب تهميش السلطات العمومية لسكان هذه المناطق، فعند غياب المرافق العمومية الضرورية وتعنت المسؤولين في إيجاد حلول لهذه الفئات، يكون أمامها سبيل وحيد للخروج من عنق الفقر والبطالة، في تكوين جماعات أشرار للسطو، السرقات والابتزاز، أو عصابات تهريب وترويج المتاجرة في المخدرات والمؤثرات العقلية، بسبب العائدات المالية الكبيرة التي يجنونها من هذه التجارة غير الشرعية، والتي تستخدم في تبييض الأموال للخروج من الحياة البائسة، وتحويلها إلى سوق موازية تصدر جميع الممنوعات بما فيها الأسلحة نحو

المناطق الحضرية، أو حتى في تمويل التنظيمات الإرهابية بهدف الانتقام من الحكومات اللاتي همشتهم ولم تحترمهم كبشر ومواطنين.

النتيجة الثانية: النسق العمراني الفوضوي للأحياء الهامشية، تجعلها تبنى في الضواحي وعلى أطراف المدن والتي غالباً ما تطل على المستنقعات، أماكن ردم النفايات وقنوات الصرف الصحي، بالإضافة إلى انعدام المرافق الصحية على مستواها يجعل من الأمراض تتكاثر مثل الفطريات، خاصة الأمراض المعدية والجلدية، الأمراض الصدرية والتنفسية بسبب التلوث البيئي والصناعي، حين انتشار القاذورات والأوساخ فالنتيجة الحتمية هي انتشار العلل والأوبئة، والأمر الآخر يتمثل في التكاثر الكثيف للحشرات مما يعجل من ظهور داء الملاريا في العديد من المناسبات، بسبب المحيط المتعفن الذي لا يرقى لمتطلبات الصحة العمومية ولا للحق في السكن اللائق.

النتيجة الثالثة: بيوت الصفيح والنشاط السياحي مفهومان متنافران، بحيث تشكل هذه المناطق الصورة المشوهة للمدن الحضرية، وتعزّي المسؤولين وتقصيرهم الواضح في الحفاظ على جمالية الهندسة المعمارية، إذ تفسد المنظر العام المميز لمدينة ما معروفة بالنمط العمراني الفيكتوري، الإسلامي، الفارسي أو العثماني، فالسائح يبحث عن أماكن للراحة والاستجمام، لكن هذه المناطق قد تصدر المجرمين الذين يؤثرون على الأمن السياحي، في ظل تغليب ثقافة الانحراف والإجرام عوض ثقافة المشاركة في تنمية النشاط السياحي، فكل الجهود التي تبذلها السلطات المحلية في ترقية القطاع السياحي، تذهب أدراج الرياح.

النتيجة الرابعة: من المؤكد أنّ العشوائيات تقتل الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة التي تأملها الحكومات، إذ على المدى الطويل تبرز أزمة أخرى في الأفق تتمثل في انعدام الأوعية العقارية أي الأراضي المخصصة للبناء، مقابل ارتفاع محسوس في النمو الديمغرافي، وتنتج مشكلة أخرى تتمثل أيضاً في الاستيلاء على الأراضي الزراعية من أجل تشييد مشاريع سكنية، وهي ما تشكل ضربة قاصمة لمستقبل الفلاحة، أما التهرب الضريبي فيجد كبار التجار ضالتهم في إنشاء المخازن والمستودعات، لممارسة أنشطتهم التجارية بعيداً عن الرقابة اللصيقة من مصالح الضرائب، التأمين، الضمان الاجتماعي، الشرطة الاقتصادية وكذلك مصالح التجارة، وهي ما تشكل حرية مالية *Financial freedom*، بالنسبة لهذه الفئات التي تزيد ثراء على حساب القانون، وتشكل كذلك جرائم الصرف عن طريق اكتناز الأموال عوض طرحها للتداول من جهة، أو صرفها بالعملية الصعبة من أجل تهريبها نحو الخارج.

النتيجة الخامسة: تعاني الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث من تسجيل مستويات عالية من الأحياء الهامشية، وهو ما دفع الحكومة منذ سنة 2000م إلى إرساء سياسة سكنية عن طريق طرح العديد من الصيغ السكنية، بترحيل أصحاب السكنات الأيالة للسقوط والقديمة والفوضوية إلى سكنات لائقة، عن طريق الاستفادة من الخبرة الصينية في بناء العمارات العمودية في المدن الكبرى، لكن لم يكن ذلك كافياً وهذا بسبب عدم احترام مبدأ المساواة في توزيع الحصص التي تعتمد على المحاباة، وكذلك دخول سماسرة العقارات على طول الخط للاستفادة من السكنات المدعومة من الحكومة لإعادة بيعها أضعاف مضاعفة، وانتشار ظاهرة

تزوير الوثائق الرسمية خاصة المتعلقة بشرط الإقامة للحصول على سكن، وهو ما أجهض تحركات الحكومات المتعاقبة على الجزائر في القضاء من أزمة السكن، وإنهاء موضوع بيوت الصفيح التي ما زالت منتشرة بكثرة، وتخضع لقانون العرض والطلب.

اقتراحات وتوصيات:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من الاقتراحات، التي نأمل أن تأخذ بعين الاعتبار والاهتمام من قبل المسؤولين المعنيين، كالتالي:

- اعتماد بنك معلومات ومعطيات يعتمد على برامج الكترونية تنشئها الوزارات المكلفة بالسكن، تتضمن فيها جميع المعلومات عن الهوية الكاملة لسكان البيوت القصدية، وظائفهم رفقة زوجاتهم، من خلال منح كل عائلة الصيغة السكنية المناسبة لها بحسب مداخيلها المالية المسجلة لدى السلطات، ويجب أن تكون الصيغ تعتمد على الإيجار عوض البيع المباشر أو على دعم الدولة المادي، في الإسكان كحل للقضاء على البيوت القصدية.

- لن يكون هناك حل إذا لم يكن هناك أسلوب ردعي في حق المضاربين والمعتدين على أملاك الدولة، لكي تكون عبرة للباقيين في الابتعاد عن الانغماس في هذه التجارة غير الشرعية، التي تتمحور حول النصب والاحتيال قبل كل شيء، والأحرى إرساء سياسة عقابية تتمحور حول رفع حدود الغرامة المالية إلى مستويات، تكفل عائق المتهمين عوض الحكم عليهم بعقوبات سالبة للحرية يقضيها المحكومين عليهم، وراء القبضان ثم يعودون إلى سابق عهدهم، ومن المفروض أنه تطبق كذلك جزاءات تكميلية تتمثل في عقوبة العمل للنفع العام، في حق جميع المتسببين في قريب أو بعيد في انتشار بيوت الصفيح، وهم الأولى بهدمها رفقة السلطات المحلية لأنهم المسؤولين عن بنائها عوض جلب اليد العاملة ودفع الأجر مقابل ذلك، بهدف تخفيف الأعباء على الخزينة العمومية، لجعلهم مثال وعبرة أخلاقية في المستقبل.

- فتح تحقيقات قضائية معمقة في حق ساكني هذه البيوت، فعدد كبير من هؤلاء الأفراد ينحدرون من عائلات ميسورة الحال، تراحم الفقراء في الحصول على مساكن اجتماعية ثم يقومون ببيعها، وتكرر العملية عند غياب المراقبة الفعلية من قبل السلطات العمومية، كما أنّ عدد كبير من هذه السكنات تعود للمهاجرين غير الشرعيين، وفي هذه النقطة بالذات وجب على السلطات إما ترحيلهم نحو بلدانهم الأصلية، أو إيوائهم في مراكز مخصصة بالهجرة غير الشرعية.

- إنشاء مخططات وطنية تستهدف القضاء النهائي على بيوت الصفيح، في ظل الموازنة مع الميزانيات الاقتصادية التي تتمتع بها كل دولة، والعدد الإجمالي للأحياء العشوائية، بإعداد مخططات خاصة بالتهيئة والتعمير، تعتمد على الشفافية والتوزيع العادل ما بين الأفراد، وخلق الفضاءات الاصطناعية المتمثلة في البيوت الجاهزة "البريفابريك Prefabrik" والشاليهات المطابقة لرخص البناء، الصحة العمومية والمعايير الدولية، كنظام بديل للبيوت الفوضوية، خاصة بالنسبة للدول الفقيرة أو الضعيفة اقتصاديا، وتشجيع البناء الريفي لوقف النزوح نحو المدن.

- تطهير الأحياء العشوائية من "البارونات" وتبعيتها للمافيا والعصابات الإجرامية، والمطلوبين من العدالة، من خلال العمل بنظام المداهمات المتكررة للأجهزة الأمنية، بصورة مفاجئة بتفتيش هذه السكنات، والاستناد على أسلوب التسرب Infiltration لاختراق الشبكات الإجرامية المنظمة، تفكيك الخلايا النائمة لدعم الإرهاب، مع ضرورة الاقتداء بالدراسات المنجزة حول موضوع القضاء على ظاهرة العشوائيات بباريس، وبتجارب "هوب، باث وغلانكو" ببريطانيا.

قائمة المراجع:

1. أحوال الأرض (2017)، السكن في الجزائر، صيغ متعددة ... والمشكل واحد، العدد 15، تاريخ الاسترجاع 08 يوليو 2017، من: <http://landtimes.landpedia.org/newsdesa.php?id=o2po&catid=ow==&edition=pg==>
2. أحوال الأرض، العدالة المكانية، العدد 14، تاريخ الاسترجاع 09 يوليو 2017، من: landtimes.landpedia.org/termpage_a.php?id=o2ts
3. بوزيان راضية، واقع السكن في الجزائر: السكن الكولونيالي الفردي نموذجا، مجلة الجلفة.
4. بوقصاص عبد الحميد(2007)، تطور السكان في المجتمع الجزائري وثنائية (الريف والحضري)، مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، (1).
5. جامعة الدول العربية(2016)، الهجرة القسرية في المنطقة العربية، القاهرة
6. جميلة العلوي(2007)، واقع الأحياء المتخلفة لمجتمع مدينة سطيف حي طنجة نموذجا-، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة.
7. دبلية زرقة(2016)، سياسات السكن والإسكان بين الخطاب والواقع دراسة ميدانية بمدينة وهران-، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2.
8. الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، المدن في العالم، الجزائر، تاريخ الاسترجاع 08 يوليو 2017، من: www.onefd.edu.dz/cours_1as/fichiersPDF/.../F122-geog2-L03.pdf
9. ر.إ (2016)، البناءات القصدية بالعاصمة ... تجمعات عشوائية للمتاجرة في بؤس المستضعفين، جريدة العالم للإدارة، الجزائر، تاريخ الاسترجاع 08 يوليو 2017، من: <http://www.mondeadm.com>
10. الريداوي قاسم(2012)، مشكلة السكن العشوائي في المدن العربية الكبرى، مجلة جامعة دمشق، (28) 1.
11. سلام عبد الرزاق؛ بوسهوه نذير(2012)، آفاق التنمية الإسكانية المستدامة في الدول العربية، أشغال الملتقى الدولي حول "أزمة قطاع السكن في الدول العربية واقع وآفاق"، جامعة المدينة.
12. الطراونة عبد الله (2009)، مبادئ التوجيه الإرشاد التربوي: مشاكل الطلاب التربوية، النفسية، السلوكية والاجتماعية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
13. طويل فتحة(2011)، العيش وسط الأحياء القصدية وعلاقتها بتجزئة أو تشكيل الهوية الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (5).

14. عزوز محمد (2006)، مشكلات الإسكان الحضري - المناطق الحضرية المتخلفة لمدينة سكيكدة نموذجاً، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة
15. غريالي فؤاد (2016)، سببولوجيا المعاناة من خلال المعيش اليومي لشباب الأحياء الشعبية، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 16 (4).
16. غربية ج (2015)، الآليات القانونية في مواجهة البناءات الفوضوية في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر في القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.
17. القرالة علي عبد القادر (2011)، مواجهة ظاهرة العنف في المدارس والجامعات، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
18. مجلس حقوق الإنسان (2011)، الحق في السكن في الجزائر، منظمة الأمم المتحدة.
19. مشنان فوزي (2015)، الأحياء العشوائية واقعها وتأثيرها على النسيج العمراني لمدينة باتنة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (14).
20. مهني كامل؛ حجازي مصطفى (2014)، دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة في لبنان، دار الفارابي، ط1، بيروت.
21. موقع وزارة السكن والعمران والمدينة (2016)، وزير السكن والعمران والمدينة يعرض تجربة الجزائرية بالندوة الأممية للإسكان في كيوتو، الجزائر، تاريخ الاسترجاع 08 يوليو 2017، من: <http://www.mhuv.gov.dz/Pages/DetailActualiteArabe.aspx?a=404>
22. الميثاق العالمي للحق في المدينة (2005)، برشلونة.
23. يحيواوي مريم (2013)، هجرة الأسر الريفية ونمو العشوائيات الحضرية في الجزائر، مجلة الإحياء، (16).
24. Centre national de ressources textuelles et lexicales (2012), Bidonville, Nancy, (consulté le 06/07/2017). V. <http://www.cnrtl.fr/definition/bidonville/substantif>
25. ظهر مصطلح bidonville في اللغة الفرنسية في مدينة الدار البيضاء المغربية في أواخر الثلاثينات، لتسمية أحياء الكواخ الفقيرة، والتي بناها الريفيون على هوامش المدن الحضرية عبر المواد المسترجعة المعاد تدويرها، والتي أصبحت مع مرور الزمن ملاذاً لتقشي الأزمات الاجتماعية، من: Encyclopédie Larousse en ligne, Bidonville, France, consulté le 06/07/2017. <http://www.larousse.fr/encyclopedie/di-vers/bidonville/26790>
26. Dictionnaire de Français LAROUSSE en ligne, Bidonville, consulté le 06/07/2017, <http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/bidonville/9139>
27. Le-Cartographe, Les bidonvilles dans l'espace urbain, France. (consulté le 06/07/2017), V. <http://le-cartographe.net/dossiers-carto/monde/34-mon-travail/monde/67-bidonvilles>.